الأهرام

المصدر :
التاريخ :

من شهر لشهر

حازم البدرى

الاقتصاد بين الخطط والأحلام... والهلوسات

المستقبل الاقتصادي لفلسطين المحتلة والمنطقة؟!

واضعي التقرير، الدكتور فيشر، مثالاً ببلدة اميركية متوسطة هي «نيوتون»، في ولاية كونيكتكت الأميركية، التي يعادل انتاجها الكلي انتاج الأراضي المحتلة، وسكانها لا يتجاوزون المئة الف نسمة في حين ان سكان الأراضي المحتلة يقتربون من المليونين. اي ان قوة اقتصاد الضفة الغربية والقدس وغزة لا تكاد تعادل القوة الاقتصادية لمدينة اميركية متوسطة. «انه اقتصاد صغير، صغير جداً. ويمكننا ان نتصور مساراً استثنائياً للتطور الاقتصادي يمكن ان يضاعف الدخل الكلي الى الضعفين في السنوات العشر القادمة، اي ان يصل ما بين ستة وسبعة مليارات دولار. وحتى بهذا يبقى الاقتصاد الفلسطيني صغيراً».

ما هي الاحتياجات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني؟

الاجابة تنقسم الى مستويين: الأول، الاحتياجات المعاشية والفورية؛ والثاني، الاحتياجات الأساسية التي يتطلبها بناء اقتصاد جديد على اسس متينة . اي احتياجات القاعدة الأساسية.فبعد اكثر من ٢٥ سنة من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

٣ تقارير عن الاقتصاد الفلسطيني ومستقبل المنطقة

الاحتلال، دمرت القاعدة الأساسية، السابقة والمحدودة، للاقتصاد الفلسطيني (اي infra structure التي يترجمها البعض بالبنية التحتية). فقد عمدت اسرائيل الى اتباع سياسة منهجية ومنظمة ادت الى تدمير الطرق والمواصلات وشبكات الكهرباء وأنظمة المجاري ومنع بناء المباني والانشاءات الجديدة، حتى تحولت الأوضاع المعيشية الى حالة شبه بدائية.

وبالمقابل، وبنتيجة سياسة الاحتلال الاسرائيلي التي ادت الى تدمير القاعدة الأساسية، فهنالك احتياجات فورية وحادة للمواطن الفلسطيني لا تنتظر التاخير أو التسويف.

وبذلك تنقسم المشاريع المقترحة لمواجهة الاحتياجات الفلسطينية الى نوعين: الفوري والطويل الأمد، اللذين يستجيبان لاحتياجات اليوم واحتياجات المستقبل. اذا كان المنتظر هو اقامة كيان فلسطيني اقتصادي قوي ومكتف.

وتختلط طبعاً، المشاريع التي تاخذ طابع المساعدة الفورية مع تلك التي لا تبتعد عن صفة القاعدة الأساسية، كبناء الطرق وبناء المجاري والمدارس والمنازل. خصوصاً في قطاع غزة الذي يعاني من ازمة سكن حادة.

ثم هنالك المشاريع الكبرى لاقامة اللبنات الأساسية للقاعدة الاقتصادية، مثل بناء ميناء بحري في غزة واقامة مطارات وانشاء مصادر كهربائية ومائية وتمويل منشات اقتصادية انتاجية مهمة.

ويزيد في بؤس الوضع في الاراضي المحتلة درجة البطالة المخيفة التي يعاني منها السكان والتي تبلغ حوالي نصف القوى العاملة. وفي ظل هيمنة الاحتلال الاسرائيلي، اضطر العمال الفلسطينيون الى العمل في الصناعات الاسرائيلية حتى بلغ عددهم حوالي ١٢٠ الفاً. ولكن بعد توسع اعمال المقاومة الفلسطينية التي امتدت الى قلب (اسرائيل) امرت السلطات بتخفيض هذا العدد حتى هبط اخيراً الى حدود الاربعين الفاً تقريباً. اي بقي هنالك اكثر من ثمانين الف عامل لا يجدون عملاً لليوم، بالاضافة الى البطالة المقيمة في اقتصاد الأراضي المحتلة المضروب.

وهذا الوضع هو الذي يستوجب تقديم المشاريع الفورية لامتصاص الايدي العاملة واخراج الناس من حالة شبه المجاعة، كما هو الحال في

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اسرائيل لا تريد الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني

قطاع غزة. اي ضرورة اعطاء افضلية للمشاريع التي تقتضي تشغيل اعداد كبيرة من الأيدي العاملة وقبل بدء المشاريع الكبرى اللازمة لبناء القاعدة الاقتصادية.

ما هو حجم الأموال المقدرة لهذه المشاريع؟

نسمع هذه الأيام كلاماً بالمليارات عن المساعدات المالية الموعودة للكيان الفلسطيني الموعود. ونسمع عن مشاريع كبيرة تتراوح بين بناء المطارات الى بناء ميناء بحري في غزة. وهنالك من يتحدث عن هونغ كونغ جديدة والتبشير بقيام منطقة تجارية وصناعية حرة ومشتركة في الشرق الأوسط لا تقل اهمية عن منطقة الشرق الاقصى ودولها المعروفة بالنمور الجديدة. وهنالك من يتحدث عن شراكة اقتصادية بين اسرائيل والكيان الفلسطيني الجديد تهدد بغزو المنطقة العربية! وهنالك ايضاً كلام بل ومشاريع عن تعاون عربي . اسرائيلي.

هذا في الوقت نفسه الذي تعيش فيه الضفة الغربية وغزة اسوأ حالاتها الاقتصادية وتعاني منطقة غزة بالذات من حالة مروعة قريبة من المجاعة.

في خضم هذا السيل العرمرم من الوعود والأرقام الفلكية والمشاريع والمخاوف والأحلام، يصعب رسم خط فاصل بين الاحتمالات الجديدة وأحلام الظهر والتخيلات والأوهام. خصوصاً وان الكثيرين تحولوا فجأة الى خبراء اقتصاديين يتحدثون بثقة الخبراء الذين دونهم شاخت وكينز!

فاين الخط الفاصل بين الممكن المرجو والخيال الجامح الى درجة الخداع؟ بل والنصب احياناً . لانه ليس هنالك كلمة اخرى لوصف بعض المشاريع التي نسمع عنها . بل وعن قيام شركات جديدة قبل ان يصيدوا الدب!

هنالك ثلاث دراسات اقتصادية مهمة عن حاجات الأراضي المحتلة وبعض التصورات لمستقبل الشرق الأوسط والتعاون بين دوله بما في ذلك الدول العربية واسرائيل. الدراسة الأولى وضعها خبراء اقتصاديون

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تقدير الاحتياجات الفلسطينية
ما بين ٣ الى ١١ مليار دولار

في منظمة التحرير الفلسطينية وتحدد نفسها بشؤون الاراضي المحتلة. والدراسة الثانية للبنك الدولي وتقديراته للأموال اللازمة للبدء في مواجهة المهام المطلوبة. والدراسة الثالثة صدرت عن «معهد السياسة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط»، وهو ينطلق من جامعة هارفارد الأميركية (احدى اهم جامعتين أو ثلاث في اميركا) ويرئسه الاستاذ في الجامعة البروفسور ليونارد هاوسمان.

وأهمية التقرير الذي وضعته مجموعة هارفارد ان خبراء وأساتذة عرب واسرائيليين وأميركيين اشتركوا في مداولاته وكتابته، منهم سبعة اقتصاديين اميركيين من جامعة هارفارد، ومعهد ماساشوسيتس للتقنية، و٣٤ استاذاً واقتصادياً عربياً واسرائيلياً.

وقد عقدت مجموعة هارفارد قبل اشهر ندوة مفتوحة تعرض المشتركون فيها لكل التقارير والقت اضواء على معظم المشاريع والخطط التي نسمع عنها.

وقد لخص الدكتورليونارد هاوسمان توصيات مجموعة هارفارد بما يلي:

- ضرورة ايجاد المناخ الملائم لقيام المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية والقادرة على استقبال وادارة المساعدات القادمة.
- ان يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على القطاع الخاص بشكل اساسي لتحقيق الآمال المعقودة عليه.
- ان يتحدد الاطار الاقتصادي بعوامل السوق.
- التوصية بايجاد سوق اقتصادية حرة ومشتركة في الشرق الأوسط تشمل الأقطار العربية واسرائيل.
- ضرورة انشاء بنوك تجارية فلسطينية لتلبية الحاجات المستجدة، خصوصاً وانه لا يوجد في كل الأراضي المحتلة سوى بنك عربي واحد لا يستطيع تلبية حاجات المهام القادمة. ولكن التقرير لا يوصي بانشاء بنك مركزي فلسطيني ولا باصدار عملة فلسطينية. ولكنه ايضاً لا يوصي بعدم ذلك. وهو يفضل ان يترك مسالتي البنك المركزي والنقد للمستقبل.

ومن الواضح ان تقارير الخبراء الدوليين بما في ذلك تقريري البنك الدولي ومجموعة هارفارد، تشمل مسالتين:

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

نصف القوى الفلسطينية العاملة: عاطلة

■ الأولى، ارقام ووقائع لا سبيل الى الجدل حولها، حين يكون الحديث عن الاراضي الفلسطينية المحتلة؛

■ الثانية، الخطط والأمال التي تخطر لبعض الاطراف والخبراء حين يتطور الكلام الى احتمالات التعاون الاقتصادي بين دول منطقة الشرق الأوسط في المستقبل.

والملاحظة الأساسية على هذه التقارير هي ان استنتاجاتها وتصوراتها، بعيداً عن الأرقام والوقائع الاقتصادية في الأراضي المحتلة، تبقى مجرد تصورات وخطط على الورق حين تتحدث عن مستقبل المنطقة. لأن تحقق هذه الخطط مرتبط «بمجموعة» من الحقائق السياسية التي تفترض تحققها اولاً. وهو ما لا يمكن لاحد التنبؤ به. حتى بفرض تحقق «السلام الشامل»، فان ذلك لا يضمن ولا تنطلق منه آلية معينة ومحددة لتشكيل عناصر الصورة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط. وقد اثبتت ذلك سابقة كامب دافيد ومعاهدة الصلح بين مصر واسرائيل. (فالسلام) لم يتبعه تعاون اقتصادي.

لذلك، يصبح من الواجب العلمي، حين نتحدث عن المستقبل، ان نحدد سقفاً لا يتعدى الوقائع الاقتصادية والاحتمالات الجدية، من جهة، والمحاظير الفعلية التي تحول الاحلام الى كوابيس (للبعض!) من جهة اخرى!.

والاهم هو ان نعرف ما هو واقع الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة، لأن ذلك واقع معاش، في حين ان هلوسات التعاون في الشرق الاوسط تبقى مجرد احلام وفي احسن الأحوال تمنيات وأماني لأولئك أو هؤلاء!

اولاً، ما هو الحجم الحالي للاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة؟

«انه اقتصاد صغير، لا يتجاوز انتاجه الاجمالي ثلاثة مليارات من الدولارات». ولتسهيل فهم حجم هذا الاقتصاد المحدود يضرب احد يقدر البنك الدولي ان الأراضي الحتلة تحتاج الى ثلاثة مليارات دولار، في حين ان الدراسات الفلسطينية . التي ترأس ابحاثها الدكتور يوسف الصايغ . تقدر هذه الاحتياجات بحوالي احد عشر مليار دولار،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فرضية السلام
لا توجب آلية اقتصادية معينة

في العشر سنوات القادمة. ومن الواضح ان هنالك اختلافاً كبيراً في تقديرات الجهتين. ولكن بعض الباحثين في دراسة هارفارد يقدرون هذه الاحتياجات في موقع وسط بين هذين الرقمين.

ويوصي تقرير مجموعة هارفارد بضرورة التنسيق بين المساعدات الموعود بها من دول مختلفة التي يصفها احد الباحثين: «جحافل المتبرعين الهادرة الهابطة على الضفة الغربية وغزة!» ويقول احد المشتركين في الندوة، الدكتورفيشر: «انه من الضروري بوجه خاص ان يكون هدف الجميع هو ان يتمكن الفلسطينيون من تحقيق استقلال اقتصادي وان يتمكنوا من ادارة اقتصادهم الخاص بهم، وهذا يجب ان يكون هدفاً اول. وهذا يعني قضيتين: تمكين الفلسطينيين من السيطرة على مصادر دخلهم... واقامة سلطة فلسطينية تقرر هي اولويات المشاريع اللازمة لتطوير اقتصادهم وتقديمها على المشاريع التي تقترحها المنظمات والهيئات الدولية».

ولكن هل يمكن ان تسمح اسرائيل بذلك: سواء قيام اقتصاد فلسطيني مستقل أو قيام سلطة فلسطينية تقرر اولويات المشاريع الاقتصادية؟

يرد على هذا السؤال الدكتور فيشر بواقع تجربته الخاصة:

«... فلنبدأ بمسالة ادارة الاقتصاد. ان اهم ما حدث ونحن نكتب هذا التقرير هو النقاش الذي دار حول «بناء الادارة الاقتصادية الفلسطينية»، فقد قال بعض الاسرائيليين «لماذا نقوم بذلك؟».

لأن اسرائيل تريد ان يبقى اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس تابعاً للاقتصاد الاسرائيلي وسوقاً للمنتجات الاسرائيلية ومصدراً للعمالة الرخيصة.

واذا كان هنالك مهمة واحدة يجب ان تتضافر فيها كل الجهود فهي انقاذ الاقتصاد الفلسطيني من الهاوية التي دفعه اليها الاحتلال واخراجه من مستنقع اليأس. فهذه هي المهمة العربية والفلسطينية الأولى، بعيداً عن كل الوعود الدولية التي لما تزل وعوداً. وبعيداً عن كل الظروف السياسية المتغيرة.

وبعيداً عن كل هلوسات التعاون في المنطقة التي سوف تبقى هلوسات.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية